Document: EB 2013/109/R.6/Add.1
Agenda: 4(b)
Date: 6 August 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

رد الإدارة على التقييم المؤسسي لسياسة الإشراف ودعم التنفيذ في الصندوق

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:
Shyam Khadka
كبير مدراء الحافظة
رقم الهاتف: 2388 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: s.khadka@ifad.org

نشر الوثائق:
Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة بعد المائة
روما، 17–19 سبتمبر/أيلول 2013

للاستعراض

رد الإدارة على التقييم المؤسسي لسياسة الإشراف ودعم التنفيذ في الصندوق

ألف- مقدمة

1- ترحب الإدارة بفرصة تقديم ردها على التقرير النهائي للتقييم المؤسسي لسياسة الإشراف ودعم التنفيذ في الصندوق. وترى الإدارة أن النهج المعتمد لهذا التقييم واقعي وموضوعي، وأن التغطية شاملة، وأن عملية التقييم تشاورية وتشاركية.

باء- النتائج

2- فيما يتعلق بالنتائج الإجمالية، أحيطت الإدارة علماً بالنتيجة التي تفيد بأن "التغيير في نموذج عمل الصندوق، الذي يجمع بين الإشراف المباشر واللامركزية حقق فوائد كبيرة للصندوق وأعضائه"، وأن الصندوق انتقل إلى مستوى وجودة في عملية الإشراف المباشر ودعم التنفيذ "بما يماثل المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تقوم بذلك منذ سنوات عديدة" (الفقرة 218).

3- وفيما يتعلق بتقدير سياسة الإشراف ودعم التنفيذ في الصندوق، فإن إدارة الصندوق تتفق مع نتيجة التقييم الذي خلص إلى أن مؤشرات الأداء الرئيسية لإطار نتائج الإشراف ودعم التنفيذ قد تحققت (الفقرة 45) وأن السياسة نفذت على نحو فعال (الفقرة 46). كما أحيطت إدارة الصندوق علماً بنتائج المسح المتعلق بالتدريب على الإشراف، ولا سيما الحاجة إلى إدخال وحدة مستقلة بشأن المسائل الائتمانية لموظفي المكاتب القطرية للصندوق.

4- وفيما يتعلق بالنتائج المتصلة بأنشطة الإشراف ودعم التنفيذ على مستوى المشروع، تحيط إدارة الصندوق علماً بتفضيل مديري البرامج القطرية لبعثات إشراف تستمر لمدة أطول. وتوافق الإدارة على النتيجة التي تفيد بأن متوسط المدة الحالية البالغ 12 يوماً ينبغي أن يكون الحد الأدنى لطول مثل هذه العملية (الفقرة 57). وأحيطت الإدارة علماً أيضاً بنتيجة التقييم التي تفيد بأن الصندوق تجاوز المؤسسات المالية الدولية الأخرى في محاولة ضمان مشاركة الحكومة في بعثاته الإشرافية (الفقرة 216). كما أنها تتفق مع مبدأ ضمان زيادة ملكية الحكومات ووحدات إدارة المشروعات لعملية الإشراف (الفقرة 66). وتعرب الإدارة عن تقديرها للجهود التي بذلها فريق التقييم لتحديد الممارسات الجيدة التي لوحظت في المشروعات التي يدعمها الصندوق في السودان. ومع مرور الوقت، زادت نسبة المشروعات التي تجري مسوحات أساسية. غير أنه في إطار مظروف التمويل الحالي وإجراء دورة المشروع، فمن غير المرجح أن يتم الاضطلاع بمعظم المسوحات الأساسية قبل الموافقة على المشروع (الفقرة 90)، على الرغم من أن الإدارة تقر بأن المسوحات الأساسية المبكرة تعتبر من الممارسات الجيدة.

5- وتحيط إدارة الصندوق علماً بنتيجة التقييم التي تفيد بأن تقارير الاستعراض السنوي للحوافظ الإقليمية ذات جودة عالية، وتود أن تؤكد أن هذا المستوى من الجودة سيستمر تحقيقه في المستقبل (الفقرة 100). وتتفق من حيث المبدأ مع فريق التقييم على أنه ينبغي زيادة مشاركة الخبرات المحلية في عمليات الإشراف إلى أقصى حد ممكن. وبالمثل، ستستكشف إدارة الصندوق مختلف البدائل المتاحة لاستعراض التوريد في

المشروعات والتوصل إلى قرار مناسب. وتجري الآن عملية مراجعة داخلية للتوريد في المشروعات وسيسترشد الاستعراض وعملية صنع القرار أيضاً بنتائج هذه العملية.

6- وفيما يتعلق بتقدير تكاليف وحدة الإشراف في الصندوق، فإن الإدارة ترى أنه قد تكون هناك بعض المبالغة في الحسابات، وخاصة من حيث تكاليف الخبراء الاستشاريين وغيرهم من الموظفين، وإلى حد أقل البنود الأخرى. وكان من الممكن تطبيق نهج مباشر بشكل أكبر لتقدير تكاليف الوحدات وإجراء مقارنات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. غير أن الإدارة توافق على النتيجة التي تفيد بأن الصندوق قدم خدمات الإشراف ودعم التنفيذ بتكاليف أقل بكثير مما كان يمكن أن يكون عليه الحال لو استمر الصندوق في الاعتماد على المؤسسات المتعاونة للإشراف على المشروع.

جيم- الاستنتاجات والتوصيات

7- تؤيد إدارة الصندوق الاستنتاجات التي خلص إليها فريق التقييم، بما في ذلك النتيجة التي تفيد بأن السياسة ذات صلة كبيرة وأن إنجازات كبيرة قد تحققت. ولذلك توافق الإدارة على تصنيفات الأداء المحددة لمختلف جوانب السياسة وأنشطة الإشراف ودعم التنفيذ على مستوى المشروع. وتوافق أيضاً على المجالات المحددة التي تتطلب المزيد من التحسين، وخاصة الحاجة إلى زيادة مدة بعثات الإشراف، وتعزيز الملكية القطرية لعملية الإشراف، ومعالجة أفضل لمشاكل السياسات الزراعية الرئيسية خلال الإشراف، وإعادة توجيه برنامج المنح لتقديم مساهمة أكثر استراتيجية إلى الفعالية العامة للصندوق في مجال الإشراف، وإدخال المزيد من الواقعية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأهداف المشروع. وفي حين توافق الإدارة على الرغبة في إطالة مدة بعثات الإشراف، فإنها ترغب في أن توضح أن قيود الموارد تسمح بقدر بسيط من المرونة في هذا الصدد.

8- وستنظر إدارة الصندوق في الاقتراحات المتعلقة بترجمة المذكرات إلى اللغات المحلية (الفقرة 82)، وتأجيل تصنيف احتمال تحقيق الهدف الإنمائي حتى استعراض منتصف المدة للمشروع (الفقرة 84). وتحيط إدارة الصندوق علماً بنموذج بعثات الإشراف المقترح في الإطار 7 من تقرير التقييم وستواصل استعراضه لاحتمال تطبيقه. وأشارت إلى أن مسألة إشراك المزيد من الموظفين الوطنيين في عملية الإشراف للصندوق تعتبر مسألة صحيحة، وأن مثل هذه المشاركة ستصبح سياسة الصندوق الصريحة. وتحيط إدارة الصندوق علماً أيضاً بالتقدير الأكثر إيجابية الذي خلص إليه هذا التقييم بشأن جهود إدارة المعرفة في الصندوق.

9- وفيما يتعلق بالتوصيات، توافق إدارة الصندوق على نطاق واسع على جميع التوصيات الثماني التي قدمها التقييم. غير أنه فيما يتعلق بسياسة الصندوق بشأن تمويل المنح، تجدر الإشارة إلى أن التقييم المستقل لهذه السياسة يجري حالياً وستنتظر الإدارة حتى انتهائه قبل إجراء أي تغييرات كبيرة في سياسة المنح، وخاصة نظام تخصيص المنح. وفيما يتعلق بفرص تعزيز حوار السياسات، فإن إدارة الصندوق توافق على التوصيات. وقد بدأ الصندوق في بناء قدراته الداخلية بشأن مسائل السياسات والانخراط في حوار السياسات مع مختلف أصحاب المصلحة داخل البلد. غير أن هذه المبادرة تواجه أيضاً قيوداً من حيث الموارد. وفيما يتعلق بتعزيز نظم الرصد والتقييم على مستوى المشروع، ففي حين أن التوصيات تستجيب للنتائج، فمن المهم إدراك أن هذه المسألة تؤثر تقريباً على جميع المشروعات والبرامج التي تنفذها جميع الوكالات الإنمائية الدولية. غير أن الصندوق يقوم بتحسين نوعية تأثيره وإشرافه على تصميم نظم الرصد والتقييم

للمشروعات والبرامج استناداً إلى الموارد المتاحة. وبالمثل، زادت نسبة المشروعات التي تجري مسوحات أساسية مع مرور الوقت. وفي إطار مظروف التمويل ودورة المشروع الحاليتين، سيتم الاضطلاع بمعظم المسوحات الأساسية بعد الموافقة على المشروع.

10- وفي ضوء العقبات والقيود المذكورة في الفقرات أعلاه، سوف تنفذ الإدارة جميع التوصيات الواردة في تقرير التقييم المؤسسي. ولهذا السبب، ستستعرض الإدارة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإشراف ودعم التنفيذ والتعليمات الإدارية المتعلقة بالمذكرات وستقوم بإدخال التغييرات المناسبة، وستصدر نسخة منقحة من هذه الوثائق بحلول 31 مارس/آذار 2014. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم مقترح منحة لموافقة المجلس التنفيذي عليه في دورته الحالية لتوفير الموارد اللازمة لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المقترضة ذات الأداء الضعيف لبناء قدرتها على تصميم المشروعات التي يدعمها الصندوق وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي سياق هذه المنحة أيضاً، سيعمل الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على تعبئة موارد تقنية إضافية لجهود مماثلة في مجال بناء القدرات. وبناء على هذا المقترح، ستُقدم مبادرة أوسع نطاقاً إلى دورة مقبلة للمجلس، وذلك في إطار حساب أمانة متعدد الجهات المانحة.